

THE IMPORTANCE OF USING THE QUOTA RIGHT TO ENHANCE THE PARTICIPATION OF OMANI WOMEN IN POLITICAL WORK

أهمية استخدام حق الكوتا لتعزيز مشاركة المرأة العمانية في العمل السياسي

لبنى بنت مسعود الكندية

Lubna Masoud Al Kindi

Ph. D. Candidate in Law, Department of Sharia and Islamic law, Ahmed Ibrahim Faculty of Law, International Islamic University Malaysia, Alwaha333@hotmail.com

Abstract

This study aims to research and explore gaps or defects that impede Omani women's access to and bypassing the polls, and to review the importance of applying the quota to enhance Omani women's participation in political work. The researcher used the descriptive and analytical approach. The study showed that the social, cultural and media factors are still rooted and that the percentages of corruption in granting the voice are still fixed. The study recommends that women still have responsibility, because they still don't choose their gender. Also, the study concludes that the (Quota system) is still needed to change the social perception.

Keywords: Quota, Woman, Rights, Elections.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إظهار أهمية استخدام حق الكوتا لتعزيز مشاركة المرأة العمانية في العمل السياسي، من خلال بيان إلى أي مدى أسهم المشرع العماني في دعم مشاركة المرأة في السياسة، وما المعوقات التي حالت دون استخدام نظام الكوتا والمطالبة به؟ وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي. أظهرت الدراسة أن العوامل الاجتماعية والثقافية والإعلامية ما زالت متجذرة، وأن نسب التعبير في منح الصوت ما زالت ثابتة. لذا يعتبر نظام الكوتا حلاً قد يساهم في تقليص الفجوة بينها وبين مشاركتها في الحياة السياسية، وبإمكان سلطنة عمان أن تعتمد كحل مؤقت يساعد المرأة دخول العمل السياسي بطريقة أفضل، ثم تقوم بسحب الكوتا لاحقاً بعد أن يعتاد المجتمع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإن المرأة العمانية قد نجحت في إيصال صوتها، وإحداث تغيير في كثير من المجالات، مثل مشاركتها في مجلس الشورى الذي نجح في إبراز مطالبها، إلى جانب وجودها في كثير من المناصب الإدارية العليا؛ وهو ما مكنتها من إيصال صوتها لصناع القرار من الرجال والنساء، لذلك أصبح نظام الكوتا من المطالب الأساسية المهمة في الوقت الراهن، وعلى المرأة

العمانية أن تسعى إلى المطالبة بهذا الحق، والإصرار عليه؛ للوصول إلى مقاعد البرلمان، وتحقيق العدالة بين المرأة والرجل في المجال السياسي؛ وكذلك لتحقيق الأهداف السياسية الدولية التي تسعى إليها حكومة سلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: الكوتا، المرأة، الحقوق، الانتخابات.

المقدمة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾¹. أن من أهم المواضيع التي لا تزال محور اهتمام الكثير من الباحثين هو موضوع حقوق المرأة، وبالذات المساواة بين الجنسين، خصوصاً في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وهي الحقوق التي تثبت للأفراد باعتبارهم أفراداً منتسبين لدولة معينة تهدف إلى تمكينهم من المشاركة في تولى الشؤون السياسية لهذه الدولة. ويدخل في هذا النوع من الحقوق حق الترشح، وحق تولي الوظائف العامة.

ولقد عامل الإسلام المرأة على أنها شريكة الرجل في الإنسانية، خُلِقَا من أصل واحد، قال تعالى في سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾². ضمن الإسلام للمرأة حقوقاً كثيرة، فلعبت المرأة المسلمة دوراً بارزاً في الحياة السياسية عن طريق إبداء المشورة، وفي الدعوة، وغير ذلك، مما يعني أن الإسلام رفع مقامها، وأقر لها حقوقها، وجعل لها شأنًا ملحوظاً في الشؤون العامة. فالمرأة في الإسلام تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة، من مفهوم التكامل مع الرجل لا التنافس، وتشكل بيعة النساء في السيرة النبوية نموذجاً يعلن المساواة في أهلية تحمل المسؤولية الاجتماعية.

وقد كرسّت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، ومختلف الدساتير والقوانين الداخلية حق مشاركة المرأة في الحياة العامة على أساس مساواتها مع الرجل. وسلطنة عمان على غرار باقي الدول العربية درجت على ترقية المكانة السياسية للمرأة العمانية، وإشراكها بصورة مباشرة في مواقع ومراكز صنع القرار؛ تماشياً مع التزاماتها الدولية المعبر عنها في انضمامها لاتفاقية سيداو، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ والأخذ على عاتقها بتنفيذ خطط وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما البند الثالث من أهداف الألفية الثالثة الذي يفرض تعزيز التمكين السياسي للمرأة.

¹ القرآن الكريم ، سورة الحجرات، الآية رقم 13.

² القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 1.

أن دراسة واقع المرأة من خلال دورها في المشاركة السياسية بات قضية لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحلي لدى الدول فحسب، بل أصبحت من المحاور الأساسية التي تُناقش إقليمياً ودولياً من خلال المؤتمرات والندوات وعلى أعلى المستويات السياسية، ويأتي هذا الاهتمام ترسيخاً لمفهوم المساواة بين الجنسين من أجل العمل معاً على تحقيق التنمية الشاملة.

حرص التشريع الإسلامي والمصدر الأساسي للتشريع العماني على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، والإقتصادية، والمدنية، والسياسية، فسبقت التيارات سالفة الذكر في إعطاء المرأة حقوقها، وإعادة كرامتها؛ ولكن يختلف مفهوم المساواة في الشريعة الإسلامية عن المنظمات الدولية واتفاقية سيداو؛ فالشريعة الإسلامية ترى أنها لا يعني التطابق أو التماثل، فالمساواة إذا قضت بمساواة الناس في الحقوق رغم تفاوت واجباتهم وكفائاتهم وأعمالهم، فليس من العدل والإنصاف، أو المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميع الاعتبارات، مع التفاوت في الخصائص التي تناط بها الحقوق والواجبات.

فالاتفاقيات الدولية كاتفاقية سيداو يبدو من ظاهر وبعض نصوصها أنها تهدف إلى المساواة، غير أن التمعن في الفلسفة الكامنة والخلفيات لها، تكشف أنها لا تهدف إلى مجرد المساواة، وإنما إلى التماثل التام أو التطابق ولو في حالة اختلاف الخصائص والقدرات، وهو عين الظلم وليس المساواة³، كما أن المادة الثالثة من اتفاقية سيداو والتي تنص إلى التماثل والتطابق التام بين الرجل والمرأة، هي مخالفة لحقائق كونية شرعية في أن واحد، فالله لم يخلق فرداً واحداً مكرراً من نسختين، بل خلق زوجين : ذكر وأنثى، وهي حقيقة كونية كذلك ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾⁴. هنا فأن وجهة نظر الشريعة الإسلامية لمفهوم تطور المرأة وكذلك تطور الرجل إنما يعني تحسين وضع كل منهما في كافة الميادين وفي اطار منظومة القيم والمبادئ الاجتماعية والدينية في الحكم⁵.

وبناءً على ما تقدم فأنا نتفق على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ووجودها في المواقع المختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في عملية التنمية، لهذا جاءت سياسات الإصلاح التي تتبناها سلطنة عمان؛ حيث تبنت من قبل سياسات دفعت بالمرأة قدماً لتكون من أوائل الدول إقليمياً التي تختار

³ سيد محمد، اتفاقية "سيداو" رؤية نقدية من منظور شرعي، الطبعة الخامسة، 2010م، ص 29

⁴ القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية 49.

⁵ مرجع سابق، اتفاقية "سيداو" رؤية نقدية من منظور شرعي، الطبعة الخامسة، 2010م، ص 35.

المساواة العادلة بين الجنسين والديمقراطية منهجاً لسياساتها لتصبح نموذجاً لكثير من دول المنطقة، ومن هذه السياسات إدخال نظام الكوتا في الفترة الثانية من مجلس الشورى عام 1994م، والسماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات ترشيحاً، واقتراعاً.

مشكلة البحث:

مما لا شك فيه أن المرأة بشكل عام لعبت دوراً محورياً في صناعة القرار لأغلب البلدان في مختلف المجالات، ولكن ما نراه في واقع الحال أن موضوع مشاركة المرأة العمانية في صنع القرار وأعمال الدولة موضوعاً جدلياً يستحوذ على اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، مع أن المشرع العماني قد أنصف المرأة العمانية في النصوص القانونية، ولكن تبقى هناك ثمة علامة استفهام للمهتمين بالشأن السياسي للمرأة العمانية، حول قلة مشاركتها في المجال السياسي، وعدم حصولها على الأصوات في الانتخابات، لذلك تتمثل إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: إلى أي مدى أسهم المشرع العماني في دعم مشاركة المرأة بالعمل السياسي؟ وما هي الثغرات التي لم يعالجها القانون ليرتفع تضمينها في القوانين القادمة لتعزيز مشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية؟

أهداف البحث

- أ. بيان مفهوم الكوتا النسائية في الانتخابات البرلمانية وأهميته.
- ب. عرض أشكال الكوتا في الوطن العربي.
- ت. مناقشة معوقات تطبيق نظام الكوتا النسائية في سلطنة عمان والتي سبب في فشل المرأة العمانية المتكرر في الوصول إلى مقاعد البرلمان (مجلس الشورى).
- ث. بيان موقف القضاء والفقهاء الدستوري من الكوتا النسائية.

منهج البحث

استخدمت الباحثة مناهج بحثية متعددة لغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وهي:

المنهج الوصفي: وهو المنهج الذي يقوم بوصف الظاهرة؛ حيث سيتم وصف نظام الكوتا النسائية، ومعرفة ماهيتها، وكيفية تطبيقها، وتأثيرها على تمثيل المرأة في المجالس النيابية.

المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الظاهرة (نظام الكوتا)، وفقاً لشواهد وقرائن متنوعة.

الدراسات السابقة:

دراسة الرواس، أنور محمد. بعنوان "دور وسائل الإعلام العمانية الجماهيرية في التنشئة السياسية (دراسة استطلاعية في اتجاهات الجمهور)"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الجمهور حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العمانية الجماهيرية في عملية التنشئة السياسية. وتدرج الدراسة ضمن الدراسات الاستطلاعية؛ حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تم تطبيقها على عينة قوامها 300 مفردة، تم توزيع أفرادها على ست فئات هي: الهيئة الأكاديمية، وأعضاء مجلس عمان، وفتة العاملين في المجال الإعلامي، وفتة الإداريين في القطاعين العام والخاص، وفتة القيادات السياسية والعسكرية، وفتة طلاب الجامعة. وأظهرت نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية أن وسائل الإعلام تربعت على صدارة المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية، ربما يكون السبب في ذلك مقدرتها على التأثير، وعلى تشكيل الاتجاهات السياسية بسبب طبيعتها الجماهيرية، وتنوع مضامينها. كما تشير النتائج إلى أن تكوين الاتجاهات الفكرية والسياسية يمثل الدور الأول للمؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية. أما من حيث مظاهر ممارسة التنشئة السياسية؛ فيستنتج من النتائج أن الانتخابات تصدرت ترتيب هذه المظاهر، ربما بسبب اهتمام المواطنين بالعملية السياسية، والمشاركة في الانتخابات. وأوضحت النتائج وجود اختلاف من حيث اتجاهات عينة الدراسة، ووجود دور للإعلام العماني الجماهيري في التنشئة السياسية⁶.

دراسة الياضي، فاطمة. بعنوان "اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان 2013م، نحو حقوق المرأة: دراسة ميدانية بمحافظة ظفار". هدفت هذه الدراسة إلى تقصي الاتجاهات نحو حقوق المرأة لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي في مسألة التمييز ضد المرأة، ومحاور حقوقها السياسية، والميدانية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية لتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في تلك الاتجاهات. ولتحقيق أهداف الدراسة صممت الباحثة استبياناً لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في اتجاهات الطلبة تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجنس، والصف الدراسي، والمستوى التعليمي للوالدين). وتكونت العينة من

⁶الدكتور أنور محمد الرواس، أستاذ مشارك بقسم الاعلام كلية الاداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، دراسة استطلاعية عن دور وسائل الإعلام العمانية الجماهيرية في التنشئة السياسية، 2018م، dawr.wasael.al.ealam.al.omaniyah.al.jamaheriya.fee.al.tansheaat.al.seyasiyah.12052018.pdf (ao-academy.org)

(245) طالباً، وطالبة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للوالدين؛ إذ جاءت لصالح التعليم الجامعي للوالدين على حدٍ سواء، مما يؤكد أثر التعليم في تعديل اتجاهات الأفراد، وتوجيهها إيجابياً⁷.

دراسة بدري، والنقر. بعنوان الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية 2013⁸، تستعرض الدراسة في الجزء الأول الإطار المفاهيمي ومنهجية البحث ويستعرض إشكالية المشاركة السياسية للنساء في السودان وأهداف ومنهجية البحث والإطار المفاهيمي المستخدم في البحث، أما الجزء الثاني فيتضمن تحليلاً للإطار الاجتماعي والإقتصادي الذي شكل عملية اعتماد الكوته وتنفيذها، مع التركيز على ديناميكيات الأحزاب السياسية والحراك النسوي لما لها من تأثير على إدخال الكوته ولانها تتأثر بتنفيذ الكوته، الجزء الثالث يعرض نتائج البحث ويشمل عرض مبسط لكل الفاعلين المشاركين في فكرة الكوته ومناصرتها واسهاماتهم ويلى ذلك شرح للانشطة التي قام بها الفاعلين كمجموعه لمناصرة الكوتا و نتائج انشطتهم بما تضمنته من إنجازات وسلبيات. الجزء الرابع: يشرح اثار الكوتا على المشاركة السياسية خاصة على المرشحات وعلى الاحزاب السياسية . أما الجزء الاخير يتضمن الخاتمه وفيها تحليلاً للنتائج ، ثم الدروس المستفادة والتوصيات.

هيكل البحث: يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، بيانها كالتالي:

المبحث الأول: نظام الكوتا النسائية، وتطبيقاتها في العالم العربي.

المبحث الثاني: أثر نظام الكوتا على سير العملية الانتخابية.

المبحث الثالث: تخصيص نظام "الكوتا" في سلطنة عمان.

المبحث الأول: نظام الكوتا النسائية وتطبيقاتها في العالم العربي.

المفهوم العام ل(الكوتا) هو تمييز إيجابي مؤقت للمرأة (positive discrimination) لتعزيز مشاركتها السياسية عن طريق تخصيص عدد من المقاعد للنساء في المجالس المنتخبة. ويعطي هذا النظام للمرأة الحق في أن يكون لها نسبة تمثيل في جميع

⁷ الباحثة فاطمة بنت عبدالله اليافعي، اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان نحو حقوق المرأة ، دراسة ميدانية بمحافظة ظفار، وزارة التنمية الاجتماعية، الطبعة 1، 2013م.

⁸ دراسة بلقيس بدري ود. سامية النقر، بعنوان الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية 2013م، [Microsoft Word - \(Annex 1\)](#)

الهياكل المنتخبة، قد تصل إلى نسبة تتراوح ما بين 30% - 40% كحد أدنى؛ وذلك من أجل توفير المساعدة المؤسسية للمرأة؛ لتعويضها عن التمييز الفعلي الذي تعاني منه لصالح الرجال.⁹

وهذا النظام يمثل واحدة من الآليات الجادة لتخطي الحواجز والعقبات التي تعوق تمثيل النساء في الحياة السياسية بشكل متكافئ مع الرجل، ويستهدف تهيئة المرأة، وإعدادها للعمل السياسي إلى أن تستطيع إثبات ذاتها وقدراتها، والوصول إلى مواقع صنع القرار. فد(الكوتا)، أو الحصة هي آلية لمواجهة تمهيش المرأة في جميع القوانين، وفي مواقع صنع القرار، وفي منظمات المجتمع المدني. إن هذا التهميش لدور المرأة في المجتمعات العربية بشكل عام مرده إلى عدة عوامل، منها الأعراف، والتقاليد، والتربية، وتوزيع الأدوار تاريخياً لكل من الرجل والمرأة، وسيطرة العقلية الذكورية في سنّ القوانين والتشريعات.¹⁰ ومن خلال هذا المبحث سيتم تناول ثلاثة مطالب أساسية كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم نظام الكوتا النسائية (Quota)

المطلب الثاني: أشكال الكوتا النسائية المطبقة في دول العالم

المطلب الثالث: تشخيص فاعلية نظام "الكوتا" في سلطنة عمان

المطلب الأول: مفهوم نظام الكوتا النسائية (Quota)

إن مفهوم الكوتا ليس عربي الأصل، ولكن بالرجوع إلى مصطلح الحصة فإنها تعني النصيب، وهذا المصطلح مرادف لمفهوم الكوتا، فمعناها واحد. ومفهوم الكوتا في اللغة الإنجليزية يعني نصيب، أو حصة نسبية. ويرجع الأصل التاريخي لنظام الكوتا إلى مصطلح الإجراء الإيجابي؛ حيث أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة إما من قبل السلطات الحكومية، أو من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص.¹¹

يمثل نظام الكوتا شكلاً من أشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة في التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال. يقدم هذا المبحث لمحة عن تنوع أشكال الكوتا، وآليات تطبيقها. وأن فهم كيفية عمل نظام الكوتا ضروري من أجل تحقيق هدف تعزيز مشاركة المرأة سياسياً.

⁹ د. حسام الدين علي مجيب، مجلة العلوم السياسية، بعنوان نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل، دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية، 2018م.

¹⁰ أبو إصبع، بلقيس، تخصيص حصص للنساء (الكوتا) المفهوم، التجارب، والإشكاليات، (الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث للنساء والسياسة، رؤى دينية- إشكاليات وحلول ص 106 - 107.

¹¹ الخوالدة، صالح عبد الرازق، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي وأثرها على تمثيل المرأة الأردنية في المجالس النيابية، ص 92

ومن خلال ما سبق فإن الكوتا النسائية تعني تخصيص نسبة من المقاعد للنساء في المؤسسات، والدوائر، والمجالس التشريعية، والبرلمانية؛ لهدف إيصال صوت النساء وإشراكهن في عملية التنمية، واتخاذ القرار. ومبدأ الكوتا هو أحد وسائل تحقيق العدالة والمساواة، وتعميق حقوق المواطنة. ويعرف كذلك الكوتا النسائية بأنها أن يتم منح القطاع النسائي حصة، أو نسبة من المقاعد في الهيئات والمجالس، خاصة المؤسسات التشريعية للوصول إلى البرلمان؛ والهدف من الكوتا ليس مجرد إيصال المرأة للبرلمان، بقدر ما هو مناقشة قضايا وهموم المرأة، وإشراكها في عملية البناء والتنمية¹².

المطلب الثاني: أشكال الكوتا النسائية المطبقة في دول العالم

تتنوع أشكال الكوتا إلى كوتا دستورية، وقانونية، والكوتا الحزبية الطوعية؛ فالكوتا الدستورية هي تلك التي ينص عليها الدستور صراحة، بينما الكوتا القانونية هي تلك التي ينص عليها صراحة قانون الانتخاب، أو قانون الأحزاب السياسية، أو أي قانون آخر مطبق في البلد المعني، ومن حيث المضمون تستند الكوتا الدستورية، والقانونية إلى نصوص تشريعية تلتزم الأحزاب، أو الكيانات السياسية بتطبيقها. وفي حالة عدم الالتزام تتعرض تلك الأحزاب إلى مخالفات يحددها القانون. وتتنوع عادةً من استبعاد المرشحين، وقد تصل إلى استبعاد الحزب السياسي المخالف.

أما الكوتا الطوعية؛ فيتم تبنيها طوعاً من قبل الأحزاب السياسية لضمان ترشيح عدد محدد، أو نسبة محددة، من النساء على قوائم الحزب. وكما هو واضح من الاسم؛ فإن هذا الشكل من أشكال الكوتا غير ملزم، ولا ينتج عن عدم الالتزام به أي مخالفة. كما يمكن تطبيق نظام الكوتا أثناء عملية الترشيح، وكذلك تطبيقه على النتائج النهائية للعملية الانتخابية.

أما الكوتا المطبقة أثناء عملية الترشيح فتهدف هذه إلى تسهيل وضع النساء في مواقع استراتيجية ضمن المرشحين على لوائح الحزب، (أو ضمان ترشيحهن في دوائر محددة) بما يضمن لهنّ فرصاً متساوية، (أو تقريباً متساوية) لانتخابهنّ في الهيئات المنتخبة. وتتنوع الأحكام من كونها فضفاضة لا تضع قواعد ترشيح مشجعة؛ مثلاً تحديد (20%) كحد أدنى للنساء على القائمة، دون قواعد واضحة حول ترتيبهنّ على القائمة، ما قد ينتج عنه في النظم الانتخابية التي تستخدم القائمة وضعهنّ في ذيل القائمة؛ حيث تتضاءل فرصهنّ في الانتخاب، إلى قواعد شديدة تحدد ترتيباً محدداً للنساء في مواجهة الرجال على القوائم.

وتضمن الكوتا التي تستهدف النتائج وجود نسبة محددة مثلاً (20%)، أو عدداً محدداً مثلاً (20) من (100) مقعد من المقاعد مخصصة حصراً للنساء، ويمكن اعتبار وجود قوائم، أو دوائر انتخابية نسائية كأحد أشكال الكوتا التي تستهدف النتائج. يفترض هذا الشكل اقتصار الترشيح في هكذا دوائر، أو مستويات انتخابية على المرأة، ويمكن أيضاً

¹² لارسود، ستينا وآخرون، التصميم من أجل المساواة، ص 9.

اعتبار نظام أفضل الخاسرين كشكل آخر لهذا النوع من الكوتا؛ إذ يمكن اعتبار المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات، وبما لا يتجاوز العدد المخصص للكوتا كفائزات، بغض النظر عن الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الرجال¹³.

الإضافة إلى هذه الآليات المطبقة في العمليات الانتخابية؛ يمكن تعيين النساء في الهيئات التشريعية مباشرة مثلاً بقرار من السلطات التنفيذية؛ ولأن ذلك يقع خارج إطار العملية الانتخابية؛ فإنه سيتم تجاوز ذلك عند تحليل العلاقة بين النظم الانتخابية ونظام الكوتا.

هناك عدة أشكال مطبقة من نظام الكوتا النسائية في دول العالم، منها¹⁴:-

أولاً: الكوتا المغلقة، وهي التي لا يحق للنساء الترشح خارجها.

ثانياً: الكوتا المفتوحة، وهي التي يمكن للمرشحات الاختيار ما بين نظام الكوتا المخصصة للنساء، أو خارجها.

ثالثاً: كوتا الحد الأدنى، وهي التي يمكن أن يزيد عدد النساء الفائزات في الانتخابات عن الحد المقرر.

رابعاً: كوتا الحد الأعلى، وهي تعني فوز العدد المحدد للكوتا من صاحبات أعلى الأصوات بين المرشحات، وبالتالي تبقى الحصص ثابتة. وفي ضوء التجارب النسائية في الدول الأخرى يكون الأفضل كوتا الحد الأدنى المفتوح، والتي يمكن أن تتراوح النسبة ما بين (10-30%) تبعاً لظروف كل دولة.

عدة اعتبارات قد تساند عملية تطبيق نظام (الكوتا) في المجالس المنتخبة

أول الاعتبارات التي يستند إليها أنصار هذا النظام هي¹⁵:

أ. اعتبار العدالة: فعدد النساء في أي مجتمع يقترب من النصف، إن لم يكن يزيد في بعض الحالات؛ لذا يرى أنصار هذا النظام أنه ليس من العدالة في شيء أن يحرم نصف المجتمع من التمثيل في المجالس النيابية على مستوياتها كافة، وإذا كانت الأوضاع الخاصة بالنساء، مثل حظوظهن الأقل من الدخل، والثروة، والتعليم، والعمل الذهني، والوظائف القيادية، والاتصالات الاستراتيجية، والوقت المتاح للعمل العام لا تتيح لهنّ التنافس بقوة مع الرجال، مما يؤدي إلى انخفاض فرص

¹³ لارسود، التصميم من أجل المساواة، 2010م، ص 9-10.

¹⁴ الخوالدة، صالح عبد الرزاق، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي وأثرها على تمثيل المرأة الأردنية في المجالس النيابية، ص 92

¹⁵ أبو إصبع، بلقيس، تخصيص حصص للنساء (الكوتا) المفهوم التجارب والإشكاليات، (الملاقى الديمقراطي الثاني والثالث، النساء والسياسة رؤى دينية، إشكاليات وحلول، 2004م، ص 107 - 108.

نجاحهنّ في الانتخابات، وبالتالي قلة حضورهنّ في المجالس النيابية؛ فإنه من الضروري أن يعوض النظام الدستوري والسياسي عن ذلك باشتراط تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة، فاعتبار العدالة يقضي بأن يقترب هذا الحد قدر الإمكان من النسبة العددية للنساء من إجمالي عدد السكان، ولكن أنصار هذه الفكرة لا يذهبون إلى هذا الحد، وإن كانت قوانين الانتخابات في السويد قد اقتربت من ذلك عندما نصّت على أن لا يقل تمثيل النساء والرجال في المجلس النيابي عن 40%، أو خمس إجمالي مقاعده.

ب. **اعتبار تمثيل المصالح:** الذي ينطلق من تصور النظام السياسي باعتباره ينقسم إلى جماعات ذات مصالح متباينة، وأن دور الهيئات النيابية هو إفساح المجال للتعبير عن هذه المصالح، وإيجاد السبل الخاصة بالتوفيق بين هذه المصالح. ويذهب هؤلاء إلى أن للنساء مصالح خاصة تختلف عن الرجال، ومن ثم فمن الضروري أن يكون هناك تمثيل مناسب للنساء داخل الهيئات النيابية؛ حتى يمكن لهنّ التعبير عن هذه المصالح، والتأييد لها، والسعي للتوفيق بينها وبين المصالح الأخرى إذا لم يكن ثمة سبيل للوفاء الكامل بها. ويفترض أنصار هذا الرأي لتحقيق تلك المصالح إلى السعي لتحقيق المساواة في فرص التعليم، والعمل، وكسب الدخل، والعمل العام مع الرجال، وللنساء مصلحة في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وللنساء مصلحة في زيادة دور الحضانة، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة... إلخ.

ت. **اعتبار القيمة الرمزية لتمثيل المرأة في المجالس النيابية صيانة وتعزيزاً لكرامة المرأة:** فلا يكفي أن تحقق السياسات العامة، وأن تعبر القوانين عن رغبات النساء وتطلعاتهنّ، أو مصالجهنّ إذا كان هذا التعبير مقبولاً، وإنما من الضروري أن يبدو عمل هذه المجالس نتيجة لمشاركة المرأة، أو لوجودها داخلها، فلا يتفق مع كرامة المرأة أن ينوب عنها آخرون في التعبير عن رغباتها، والسعي إلى تحقيقها؛ إذ أن ذلك يوحي أنها ناقصة المواطنة.

المبحث الثاني: أثر الكوتا على سير العملية الانتخابية في سلطنة عُمان.

لعل أهم تطور حدث لمعظم الأحزاب السياسية هو الاعتراف بحقوق المرأة السياسية، وإفساح المجال للنساء للمبادرات القادرات على إثبات كفاءتهنّ السياسية. ومن التحولات أيضاً الاهتمام بالمرأة في عملية التصويت كناخبة، وإن كان ذلك ليس في صالح المرأة في أغلب الأحيان؛ لأن أغلب النساء يشاركن في ظل أمية سياسية، وثقافة أبوية تؤثر على خياراتهنّ السياسية¹⁶. هنا سنتناول في هذا المبحث مطلبين من شأنهما أن يؤثر على سير عملية العملية الانتخابية:

المطلب الأول: أثر الكوتا على المرشحات

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الكوتا النسائية

¹⁶ أستطلاع بقلم سالم الحسني. جريدة عمان، بعنوان المرشح لعضوية المجلس يجب أن يتصف بالقوة والأمانة والعلم ورجاحة الرأي، 2019م.

المطلب الأول: أثر الكوتا على المرشحات

على حسب ما سبق توضيحه وبيانه فإن للكوتا أثراً واضحاً على المرشحات، وفي هذا السياق من المهم أن نعرف من هنّ المرشحات، وما خصائصهنّ الاجتماعية، ومن خلال الدورات السابقة لمجلس البرلمانية في السلطنة استطعنا أن نتعرف على أهم صفاتهنّ، والتي نلخصها كالتالي:

أولاً: العمر: أغلب المرشحات من الفئة العمرية 35-55 سنة، كذلك هناك بعض النساء ما فوق 70 سنة، وهن من رائدات العمل السياسي، وهناك أيضاً بعض الشابات في العشرينات من العمر. فالعمر يعكس الأثر الواضح للكوتا؛ إذ لا يمكن أن يخاطر المرشح بترشيح شابة في دائرة تنعدم فيها الخبرة السياسية؛ فمزال الوعي بالاتجاهات السياسية ضعيفاً على مستوى القاعدة ومحدوداً، فقد يتطلب الأمر تقييماً لقدرات الشباب في العشرينات، أو بداية الثلاثينات من العمر لمعرفة مدى الوعي الثقافي بالعمل السياسي، وتطلعاته.

ثانياً: التعليم: الكثير من المرشحات خريجات جامعات، ولديهنّ دراسات عليا؛ وذلك بسبب توجه الحكومة العمانية في السلطنة إلى صقل المجتمع بالتعليم وإيصاله إلى المستويات العلمية العليا. ومع هذا يوجد من المرشحات - خاصة في الولايات الداخلية لسلطنة عمان - من خريجات الثانوية العامة فقط، ومن ذوات التعليم البسيط، وهذا أيضاً مؤثر قد يعيق من عملية وصولهنّ لقبّة البرلمان.

ثالثاً: التنوع في الانتماء المذهبي: هناك مرشحات من مجموعات أصحاب التيار الإسلامي المتشدد الذي لا يقبل الاختلاط، أو مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويعتبرون أن المرأة مكانها الأساسي البيت. ومن جانب آخر هناك من المرشحات من يغلب عليهن الطابع المتحضر، والعصري المنفتح في ظل بيئة محافظة، و متمسكة بالعادات والتقاليد؛ وهذا إنجاز مهم للكوتا، فالاهتمام بالانتماء المذهبي لا يجد فرصته في أي انتخابات تقوم على الدوائر الجغرافية.

رابعاً: النشاط الاقتصادي: معظم المرشحات في السلطنة عاملات في الخدمة المدنية، والعمل الحر كالتجارة، والمحاماة. وفي المقابل هناك نساء ربّات بيوت، ونجد أن المرشحات في مجلس الشورى، ومجلس الدولة الأغلب منهنّ هُنّ باع طويل في النشاط الاقتصادي، والعمل التطوعي، والأكاديمي.

خامساً: الخبرة في العمل: وهنا أخذنا في الاعتبار تاريخ ومدة العمل في الوظائف القيادية للمرشحات، حيث يوجد للبعض منهنّ نشاط سياسي امتد لأكثر من 20 سنة، والبعض بدأ العمل السياسي في المرحلة الجامعية. وعلى النقيض

من ذلك توجد مترشحات ليس لهنَّ الخبرة السياسية المطلوبة في تحقيق أهداف الكوتا وهنا نتساءل من أين تكتسب المرأة العمانية الخبرة السياسية حتى تتقلد المقاعد البرلمانية السياسية؟!

سادساً: المهارات والقدرات السياسية: العديد من المترشحات في مجلس الشورى ومجلس الدولة في السلطنة قد اكتسبن الخبرة السياسية من خلال عملهنَّ، واكتسبن مهارات التفاوض، وقدرات الخطابة والتواصل مع المواطنين. كما أن هناك العديد من المترشحات في البرلمانات السابقة اكتسبن تلك المهارات من البرلمانات والدورات السابقة لمجلسي الشورى والدولة. أضف إلى ذلك أن الحكومة العمانية منذ عام 1994م من الدورة الثانية لمجلس الشورى قد عملت على بناء القدرات السياسيات للمرأة العمانية، وكذلك للواتي عملن في المنظمات التطوعية، واكتسبن -أيضاً- مهارات وقدرات من التدريبات والتفاعلات على المستوى المحلي والوطني والعالمي، وانعكس بذلك إيجاباً على المشوار السياسي للمرأة العمانية.

سابعاً: خبرات العمل التطوعي: العديد من المترشحات اكتسبن بعض الخبرات في ساحات المنظمات التطوعية كالجمعيات الخاصة بالمرأة، والجمعيات الأهلية، بل الكثير منهن عضوات سابقات في مجلسي الدولة والشورى؛ وبذلك اكتسبن مزيداً من القدرات، والخبرات.

نستنتج مما سبق أن أغلب المترشحات في البرلمان العماني هنَّ صفوة المجتمع النسوي العماني في الأعمال التطوعية، أضف إلى ذلك متعلّقات أكاديميات، ولكن ما زالت قدراتهنَّ السياسية محدودة مقارنة بقدرتهنَّ في القيام بحراك داخل الجمعيات التطوعية، والأهلية.

لقد تمَّ السماح للمرأة العمانية بالمشاركة في العملية الانتخابية من الفترة الثانية سنة 1994م، واقتصرت على ولايات محافظة مسقط الست فقط، وفازت اثنتان بعضوية المجلس، وهما شكور بنت سالم الغمارية، وطيبة بنت محمد المعولية، وشهدت الفترة الثالثة عام 1997م السماح للمرأة بالمشاركة في جميع محافظات السلطنة، وفاز أيضاً العضوتان السابقتان بعضوية المجلس، وفي الفترة الرابعة زادت نسبة مشاركة المرأة في التصويت، وبلغت 30%، وفازت امرأتان أيضاً بعضوية المجلس، وهما لجينة بنت محسن الزعابية، رحيلة بنت عامر الريامية. وأما في الفترة الخامسة سنة 2003م، فقد تمَّ فتح المجال للمرأة للمشاركة في العملية الانتخابية دون التقييد بنسبة معينة كما كان في الفترات السابقة، واستطاعت امرأة واحدة فقط، وهي (رحيلة بنت عامر الريامية) من الوصول إلى المجلس، وفي الفترة السادسة لم تستطع أيّ امرأة الفوز في

الانتخابات. وفي عام 2011م استطاعت نعمة بنت جميل البوسعيدية الدخول إلى المجلس مجدداً في الفترة السابعة؛ وذلك عن ولاية السيب، وهي المرشحة ذاتها التي استطاعت دخول المجلس مجدداً في عام 2015م¹⁷.

وفي اعتقاد الباحثة أن هناك عدة أسباب وراء عدم فوز المرأة بكرسي "مجلس الشورى" بشكل يتوافق مع حجمها ودورها الحقيقي في المجتمع، منها: العامل القبلي الذي لا يزال قوياً في انتخابات المجلس، وإن لم يكن كقوته في السابق، إلا أنه لا يزال قادراً على جمع الأصوات بشكل أكثر من المرأة، وكذلك الأمازي، والوعود التي يطلقها الرجل في حملاته الدعائية، وقدرته على التنقل من مكان إلى آخر في كل الأوقات بسهولة ويسر، عكس المرأة التي تنحصر حملاتها الدعائية أكثر على المرأة دون الرجل، كما أن من أسباب ذلك أن المرأة في كثير من الحالات لا تزال في اختياراتها في عملية الترشيح رهينة اختيار أبيها، أو زوجها، أو إخوانها، فهي لا تستطيع أن تصوت إلا لمن اختاره الأب، أو الزوج، أو الإخوة.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الكوتا النسائية

ميزة الكوتا أنها وسيلة لضمان مشاركة المرأة السياسية في مواقع صنع القرار؛ لأنه في معظم الأحيان لا تكون هناك مساواة بين الرجل والمرأة، لذلك فإن نظام الكوتا النسائية يتيح مشاركة المرأة، كما يعطي الفرصة للناخبين لاختيار الأفضل ضمن شروط تنافس متكافئة نسبياً. بذلك تسهم في إعادة التنافس الاجتماعي وتحقيق مبدأ المساواة في مجتمعات تعاني من قلة تواجد المرأة في المؤسسات السياسية.

وهناك مجموعة من المبررات والأسباب التي دعت إلى اللجوء لنظام الكوتا النسائية في المجالس النيابية في الدول العربية، من أهم هذه الأسباب، والمبررات:

أولاً: مبررات أساسية: فيما يتعلق بالنساء تحديداً، كشفت تجارب بعض الدول العربية من أن توسيع فرص المشاركة السياسية للمرأة بإسقاط القيود القانونية على حقوقهن في التصويت والترشيح لا يكفي لوصولهن بأعداد مناسبة إلى الهيئات النيابية. فعلى الرغم من أن النساء قد بدأت في الحصول على حقوقهن السياسية منذ بداية هذا القرن، إلا أن نسبة تواجد النساء في الهيئات المنتخبة بقيت منخفضة لا تصل إلى الثلث¹⁸.

¹⁷مرسوم سلطاني رقم (58/2013)، قانون انتخابات مجلس الشورى، 30 أكتوبر 2013م.

¹⁸صلاح، سهير وشريف راوية، تطور مستقبل المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الكوتا حاضراً ومستقبلاً، دراسة تحليلية، مركز دراسات المرأة، الخرطوم، السودان، 2016، ص 9.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الكوتا النسائية يستمد شرعيته من اتفاقيات حقوق الإنسان بوجه عام، واتفاقية سيداو بشكل خاص، بوصفها إحدى التدابير التي تسعى إلى تحقيق تغيير الأنماط الثقافية، والاجتماعية السائدة في المجتمعات العالمية، والعربية، بالإضافة إلى كونها تساهم في تحقيق المساواة بتجلياتها العملية.

ثانياً: مبررات ثانوية: بالإضافة إلى الأسباب والمبررات الأساسية فإن هناك مبررات ثانوية أدت إلى المطالبة بتخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية، وأغلب هذه المبررات تطرح من قبل أنصار تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة، والتي تندرج تحت مفهوم العدالة، والمساواة، وتمكينها من المشاركة السياسية وصنع القرار.

فأولى هذه الأسباب اعتبار العدالة، فعدد النساء في أي مجتمع يقترب من النصف، إن لم يكن أكثر في بعض الحالات، كما في المجتمعات الطاردة لقوى العمالة، أو في الفترات التي تلي الحروب، فليس من العدالة أن يحرم نصف المجتمع من التمثيل في المجالس النيابية على كافة مستوياتها. وثاني هذه الأسباب هو تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات غير المتوازنة في نظرتها الموضوعية إلى إمكانيات المرأة، وقدرتها على خوض الحياة السياسية، وهذه النظرة تعود بالضرورة إلى العادات، والتقاليد، والثقافات السلطوية التي تقرر دونية المرأة، وفي ظل هذه الثقافات لا يمكن للمرأة التنافس بقوة مع الرجال، مما يؤدي إلى انخفاض فرص نجاحهنّ في الانتخابات، وبالتالي قلة تواجدهنّ في المجالس الدستورية. أما ثالث هذه الأسباب فيتضمن تمثيل المصالح الذي ينطلق من تصور النظام السياسي باعتباره ينقسم إلى جماعات ذات مصالح متباينة، ودور الهيئات النيابية هو إفساح المجال للتعبير عن هذه المصالح، وإيجاد السبل الخاصة بالتوفيق بين هذه المصالح¹⁹، ولأن للنساء مصالح خاصة تختلف عن مصالح الرجال، فمن الضروري أن يكون هناك تمثيل مناسب للنساء داخل البرلمانات حتى يتمكنّ من التعبير عن هذه المصالح، وحمايتها، وتعبئة التأييد لهنّ، والسعي للتوفيق بينها وبين المصالح الأخرى. ويكمن السبب الرابع في صيانة وتعزيز كرامة المرأة، فلا يكفي أن تعبر القوانين عن رغبات النساء، وتطلعتهنّ، أو مصالحهنّ، وإنما من الضروري أن يبدو عمل هذه المجالس نتيجة مشاركة المرأة، ووجودها داخلها، فلا يتفق مع كرامة المرأة أن ينوب عنها آخرون في التعبير عن رغباتها، والسعي إلى تحقيقها؛ إذ أن ذلك يوحي بأنها ناقصة في المواطنة. وبهذا السياق فإن نظام الكوتا يعد بمثابة تعويض للمرأة، وأن الكوتا توفر للنساء إمكانية الحصول على مقاعد كنّ سيغفلنّها في الأساس بطريقة طبيعية، وربما بأعداد أكبر لولا وجود العوائق المجتمعية.

ترى الباحثة أن الكوتا النسائية في العملية الانتخابية مهمة وضرورية للوصول بجميع فئات المجتمع من الذكور والإناث إلى المشاركة السياسية العادلة والمتساوية؛ إذ أنه وفي بعض المجتمعات، خاصة المجتمعات المحافظة هناك من ينظر إلى المرأة بأنها

¹⁹ الباحث رامي عبد المعطي الشخانة، رسالة بحثية لمشروع ماجستير بعنوان "دستورية كوتا الأقليات في قانون الانتخاب الأردني، 2016م ص 43.

غير قادرة على المشاركة السياسية، ولذلك فهي أقلية من الناحية المعنوية، وعند وصول المجتمع إلى مرحلة عالية من النضج السياسي سينظر إلى الكوتا النسائية بأنه لا حاجة لها.

المبحث الثالث: تخصيص نظام "الكوتا" في سلطنة عمان

يدور في سلطنة عُمان جدل كبير حيال تطبيق نظام الكوتا كونه إجراءً تمكينياً للمرأة في مجلس الشورى، فعلى مدى دورتين متتاليتين لانتخابات المجلس لم تستطع المرأة العمانية من تحقيق الفوز والتواجد المطلوب في المجلس، "حيث يوجد 82 عضواً في مجلس الشورى هناك امرأة واحدة فقط حظيت بالوصول إلى البرلمان في الانتخابات التي أقيمت في العام (2011م)، وكذلك في الانتخابات الأخيرة للفترة التاسعة (2020-2024م) فازت امرأتان من أصل 637 مرشحاً، تنافسوا على 86 مقعداً، وسط خيبة أمل عند العديد من العمانيات، وفي حين أن هناك ملفات اجتماعية كبيرة تتعلق بالتعليم، والعمل، والصحة، والقطاع الاجتماعي ينتظر من المرأة العمانية أن تقول كلمتها تحت قبة المجلس، إلا أن الحل الفعلي لتعزيز مشاركتها السياسية لم يطرح بعد" ²⁰.

جاء نظام "الكوتا" أو الحصص النسبية ليقدم حلاً لزيادة نسبة المشاركات السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وكحل مؤقت يعالج مشكلة نقص عدد التمثيل النسائي في البرلمان، فعادة لا تعلق نسبة المشاركة بين النساء عن النسبة المنصوص عليها، سواءً في القوانين، أو الدساتير ²¹. ومن هذا المنطلق يمكن مناقشة هذا المبحث من خلال مطلبين أساسيين لدعم حق الكوتا في السلطنة، وهما كالتالي:

المطلب الأول: أهمية تطبيق نظام الكوتا في سلطنة عمان

المطلب الثاني: موقف القضاء والفقهاء العماني من الكوتا النسائية

المطلب الأول: أهمية تطبيق نظام الكوتا في سلطنة عمان

تباينت آراء المرشحات للانتخابات البرلمانية والجمهور العماني بشأن مدى الحاجة إلى تطبيق نظام «الكوتا»، ما بين مؤيدات للمبدأ، ومعارضات له، وأبدى بعضهن حججاً تدعو إلى أهمية تطبيق النظام، باعتباره يضع المرأة على أول

²⁰عزيزة الحبسي، مقال في موقع البيان، جدل عُماني بشأن الكوتا النسائية في مجلس الشورى، 2022م.

²¹موقع نظرة للدراسات النسوية، نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم، <http://nazra.org> | نظرة للدراسات النسوية

الطريق لبلوغ المناصب القيادية، في حين برر أخريات معارضات رفضهنّ له، وقلنّ إنه يتناقض مع مبدأ المواطنة المتساوية، والعدالة، وتكافؤ الفرص والكفاءة المنصوص عليها في الدستور، مشيرات إلى أنه حتى لو تم تطبيقه فسيكون حلاً مؤقتاً لإشكالية مزمنة.

تقول الكاتبة حمدة الشامسي: «شخصياً لا أتفق مع الكوتا، وأظن أن الوقت كان مبكراً للجوء إليها؛ نظراً لتجربة المرأة العمانية الحديثة في المجال السياسي، وأرى أنها ترسل رسالة سلبية بأن المرأة العمانية عجزت عن تمثيل العمانيات سياسياً استناداً لكفاءتها، وقدرتها»²².

وفي الاتجاه ذاته، يقول المحلل السياسي علي بن مسعود المعشني: «من المبكر أن نتحدث عن المرأة بمعزل عن موروث المجتمع، ومن غير الطبيعي نقل العلاقة بين الرجل والمرأة من تكامل إلى صراع بزعم تمكين المرأة وحقوقها، فحرك المجتمعات تقودها الحاجة والوعي وليست التشريعات أو التجييش والحشد الإعلامي»²³.

أما عضو مجلس الشورى مالك العبري، فيقول: «أجد أن للمرأة حضوراً بارزاً ومرجعاً في نتائج الانتخابات، كما شهد المجلس شخصيات نسائية برلمانية اتسمت بالجرأة، والموضوعية في الطرح، وتقديم المقترحات، والدراسات، ولكن في هذه الفترة لم يصل إلى المجلس سوى امرأة واحدة ممثلة لولاية السيب بمحافظة مسقط، ما حدا بالحكومة إلى تعيين عدد من النساء في الغرفة الثانية من مجلس عُمان، وهو مجلس الدولة، مع التأكيد أن إسهام المرأة عمل تراكمي عبر فترات المجلس، ولا يقاس بصورة فردية ومجزأة، إلى جانب أن الجميع لا ينكر فضلها على أخيها الرجل في وصوله إلى عضوية المجلس، وبالتالي جميع ما يسهم به المجلس من أعمال، ودراسات لها فيه فضل»²⁴.

ويرى الباحث السياسي خميس القطيبي أن «المشاركة النسائية للمرأة في مجلس الشورى تراوح مكانها، وربما يتطلب الأمر تخصيص مقاعد تتنافس عليها هذه الفئة مستقبلاً؛ لتحظى المرأة بتمثيل أفضل نسبياً، ولكن دور المرأة العمانية يعتبر بارزاً في بناء السلطنة، وفي مختلف المستويات الحكومية». من جهته، يصف الباحث القانوني أحمد المخيني مشاركة المرأة في المجلس بـ«المحدودة»، متمنياً «رؤية عدد أكبر من النساء في الفترة المقبلة، على حد قوله ضرورة للغاية؛ لكي تكتمل

²² المقال السابق من موقع البيان، جدل عُماني بشأن الكوتا النسائية في مجلس الشورى، 2022م.

²³ المرجع السابق.

²⁴ المرجع السابق.

مناظير التخطيط وتقليب الرأي. وأضاف: «شاركت المرأة بفعالية في المجلس ناخبة، ومرشحة منذ العام 1994م، وتعاملت المرأة خلالها مع قضايا المجتمع ككل ولم تتناول قضايا المرأة فقط»²⁵.

كما ترى رئيسة جمعية المرأة العمانية في مسقط إيمان بنت محمد الغافري أن «المطلوب هو تخصيص كوتا نسائية في الوقت الحالي من عمر مجلس الشورى، حيث أن الثقافة المجتمعية لا تدعم المرأة والكوتا يمكن أن تأتي حلاً مؤقتاً لزيادة الأرقام الخاصة بالمرأة في المجلس»²⁶.

ترى الباحثة أن اعتماد نظام الكوتا النسائية لم يأت من فراغ، بل هو ثمرة نضالات، ومؤتمرات، ودراسات قام بها العديد من الأفراد، والمؤسسات، والمنظمات، والدول؛ لمواجهة مشكلة قلة التمثيل النسائي السياسي والذي لا يعكس الكتلة الديمغرافية الكبيرة للمرأة في المجتمعات الإنسانية، في ظل وجود العديد من القوى التي كانت ضد هذا التوجه العالمي، وعليه سنحاول تبين تأثير المساعي الدولية في اعتماد هذا النظام، ثم نبين الموقف العربي منه على المستويين القضائي، والفقهي؛ لذلك يجب النظر بجدية إلى تطبيق نظام الكوتا في انتخابات مجلس الشورى القادمة، وذلك لضمان إيصال المرأة إلى مواقع التشريع، وصناعة القرار باعتبار أن الكوتا هي إحدى الحلول المؤقتة التي تلجأ إليها الدول، والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والعامية.

المطلب الثاني: موقف القضاء والفقهاء العماني من الكوتا النسائية

من خلال هذه الجزئية نبين تكييف القضاء الدستوري العماني للنظم موضوع المقارنة لنظام الكوتا النسائية، باعتباره المفسر لأحكام الدساتير، وباعتباره المسؤول عن تقرير دستورية النصوص التشريعية الخاصة بالانتخابات، ثم نستطلع آراء الفقه حول نظام الكوتا النسائية.

أولاً: موقف القضاء الدستوري العماني من الكوتا النسائية

الأصل أن موقف القضاء الدستوري العماني لا يمكن أن يشذ عن التوجه الذي رسمته الأحكام الدستورية، التي جاءت تطبيقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة من الولوج إلى البرلمان، والتي صادقت عليها معظم الدول كالسلطنة، باعتبار هذه الأحكام الدستورية هي البوصلة التي توجهه، سواء في تفسيره للنص التشريعي المتعلق بتمكين المرأة من العضوية في البرلمان، أو في فرض رقابته عليه.

²⁵ المرجع السابق.

²⁶ المرجع السابق

ثانياً: موقف الفقه الدستوري العماني من الكوتا النسائية: اختلف الفقه الدستوري العماني في موقفه من الكوتا النسائية، ويمكن اعتبار هذه المواقف متواجدة على طريفي نقيض، ففريق أول مؤيد لضمانات أفضل تمكن المرأة من العضوية في البرلمان، وفريق ثانٍ معارض لتفعيل هذا النظام.

أولاً: الرأي المؤيد للكوتا النسائية: إجمالي مبررات تأييد الرأي للكوتا النسائية فيما يلي²⁷:

- أ. نظام الكوتا النسائية لا يخل بمبدأ المساواة، بإقرار المبدأ في الدستور ليس المقصود منه إخضاع كافة المواطنين لقواعد موحدة.
- ب. نظام الكوتا النسائية يوفر لهم مساواة نظرية لا تأخذ بعين الاعتبار ما يوجد بينهم من تمايز، فعدم تبني نظام الكوتا النسائية هو التكريس لواقع عدم المساواة المتعارض مع الدستور.
- ت. نظام الكوتا الخاص بالمرأة يُعد الوسيلة الوحيدة لضمان تمثيل متوازن، وسريع للمرأة في البرلمان، خاصةً أن نسبة النساء في كل المجتمعات تقارب، أو تساوي، أو تفوق نسبة الرجال.
- ث. يعتبر الكوتا تعويضاً للمرأة عن النقص الكائن في كرسي البرلمان، نظراً للحواجز، والعوائق المجتمعية التي تحول دون مساهمة المرأة في بناء المجتمع وتنميته.

ثانياً: الرأي المعارض للكوتا النسائية

على خلاف الرأي المؤيد لنظام الكوتا النسوية؛ هناك رأي معارض لهذا النظام يستند في تبرير رأيه على عدة اعتبارات، يمكن إجمالها فيما يلي:²⁸

- أ. نظام الكوتا النسائية يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نصت عليه كل الدساتير، كما أنه يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص؛ إذ هو تدبير غير ديمقراطي يمنح النساء حقوقاً على أساس النوع، لا الكفاءة. فقد جاء في (المادة 12) من النظام الأساسي للدولة: "المواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون". كذلك (المادة 17) تحظر التمييز القائم على أساس الجنس.

²⁷ الموقع من موقع المركز العماني لحقوق الإنسان، المرأة في القضاء - عمان، 2022م، المرأة في القضاء؛ عُمان، المركز العماني لحقوق الإنسان (ochroman.org)

²⁸ الموقع السابق المركز العماني لحقوق الإنسان، المرأة في القضاء - عمان، 2022م، المرأة في القضاء؛ عُمان، المركز العماني لحقوق الإنسان (ochroman.org).

ب. النصوص المتبنية لهذا النظام تفرض وصاية على الشعب في اختيار ممثليه، فالمبدأ الديمقراطي يقضي أن يترك الشعب حراً في اختياره، يجعل كل نوابه من الرجال، أو من النساء، فأرادته وحدها هي التي تفصل في أن يكون النواب من هؤلاء، أو من هؤلاء.

ت. هذا النظام فيه جور لا تخطئه العين على المصلحة العامة، فالمحقق للمصلحة العامة يختص المجتمع بتحديدته، دون النظر إلى جنسه، وإلا كنا أمام تعطيل حقيقي لحرية الاختيار التي تعتبر من دعائم الديمقراطية.

ث. نظام الكوتا النسائية يعطى للأقليات الدينية، والعرقية، ولا يمكن اعتبار المرأة كأقلية، وهي تعادل نصف المجتمع، أو ما يفوق ذلك.

ج. النظام يعطي الفرص المجانية للنساء، بغض النظر عن كفاءتها في ممارسة العمل النيابي، فالديمقراطية ميدان فسيح لا يمنع المرأة من الوصول إلى العضوية في البرلمان بقدراتها الذاتية دون الاتكال على نظام الكوتا.

ح. قد يؤثر هذا النظام سلباً على نضالات المرأة نحو تحسين أحوالها، وتعزيز مشاركتها السياسية.

خ. من سلبيات هذا النظام؛ إمكانية استخدامه من قبل الأنظمة لضمان الدفع بنساء مؤيدات للسياسات القائمة أو على أحسن تقدير الدفع بنساء سلبيات إلى عضوية البرلمان²⁹.

ترى الباحثة أن التمثيل السياسي لا يكتمل إلا بمشاركة المرأة بنظرتها المتميزة لمشاكل مجتمعه و برؤيتها المختلفة للحلول المطروحة حول قضايا التنمية، وإذا سببت الكوتا بعض الاحتقان داخل المجتمع المحافظ أو المعارض، فهو احتقان مؤقت يصاحب كل تغيير و يعقب كل تحول ، و مع إستقرار النظام الجديد تتبدد المخاوف و بالتدريج تتكشف مميزاتة و يكتسب القبول و يصبح جزءاً من العملية السياسية. .

الخاتمة:

بعد أن اطلعنا على نظام الكوتا، مفهومه، وأشكاله، وتحدياته، وواقع تخصيص الكوتا في سلطنة عمان أستطيع أن أتوصل إلى عدة نتائج، وبعض التوصيات.

أولاً: النتائج

²⁹ المرجع السابق المركز العماني لحقوق الإنسان، المرأة في القضاء- عمان، 2022م، المرأة في القضاء - عمان - المركز العماني لحقوق الإنسان

قد خلص البحث إلى أن نظام الكوتا يطرح حلاً مرحلياً للمشاركة الضئيلة للنساء في الحياة السياسية، ولكن يتعرض هذا النظام لبعض الانتقادات؛ حيث يعتبر بعض المعارضين نظام الكوتا أحد أشكال التمييز في تمثيل النساء، وقد لا يعبر عن إرادة الناخبين بشكل حقيقي، أو أنه يحدّ من خيارات الناخبين، خاصةً عندما تخصص مقاعد للنساء في المجالس التشريعية، ويبقى الكوتا إجراءً مؤقتاً إلى حين القضاء على المعوقات التي تواجه النساء في الحياة السياسية، وإلى حين تمكينهن بشكل فعلي، فلا يُعدّ إجراءً تمييزياً، كما أن الواقع الفعلي يقول إن النساء فرصهنّ أقل في الترشح والانتخاب نتيجةً لعدة عوامل، من بينها العوامل الاجتماعية، والثقافية للعديد من المجتمعات التي يحكمها الطابع الذكوري، ويظهر هذا جلياً في نسب تمثيل النساء في العالم العربي، ولكن تبقى إحدى أهم مشكلات الكوتا النسائية هي تحديده لسقف المشاركة النسائية، فعادةً لا تعلق نسبة المشاركة بين النساء عن النسبة المنصوص عليها، سواء في القوانين، أو الدساتير، وقد تكون الكوتا الطوعية هي الوحيدة التي تتجنب هذا الفخ؛ حيث تبقى النسبة كما تحددها الأحزاب لنفسها، وقد تزيد، أو تقل عن ذلك تبعاً لإرادة الأحزاب.

ولذا ترى الباحثة أن حق الكوتا حق مشروع لا بد من استغلاله حتى تصل إلى مقاعد البرلمان بالشكل المطلوب، وأنها منذ فترة طويلة ما زالت بنفس المستوى والوتيرة لم تتقدم، وهو مقعد، ومقعدين فقط؛ وأن هذا الحق لو أصبح مشروعاً على الرجال كان قد استغل ومارسوا حقهم فيه، كما هو الحاصل في جامعة السلطان قابوس في عدد مقاعد الدراسة، حيث إن نسبة مجموع الإناث المقبولات بالجامعة أكبر بكثير من عدد الذكور بسبب تفوق المرأة دراسياً؛ وتعمل وزارة التعليم العالي بالسلطنة على تطبيق نظام مشابه للكوتا؛ حتى يتساوى عدد مقاعد الذكور مع مقاعد الإناث، ويتم قبولهم بالجامعة.

ثانياً: التوصيات

- أ- تفادي التجارب الناجحة، والنقاط السلبية التي رافقت كل العمليات الانتخابية السابقة.
- ب- السعي لتغيير الانطباع الاجتماعي السائد تجاه المرأة، عن طريق حملات توعوية تقوم بها المنظمات النسائية المختلفة، ووسائل الإعلام؛ بهدف تشجيع النساء، والرجال لانتخاب المرأة.
- ج- وضع خطة واضحة لدعم المرشحات الأكفاء، القادرات على الحصول على نسب تصويت مرتفعة في دوائرهن الانتخابية، وتجنب ترشيح أكثر من امرأة في الدائرة الواحدة.
- د- السماح للمرأة العمانية لممارسة حقها في وصولها لمقاعد البرلمان، بإشراف ومتابعة من وزارة التنمية الاجتماعية، وجمعية المرأة العمانية، وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسياً، وجذبهنّ للعمل السياسي.

هـ- الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة؛ لتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتسهيل الضوء على النساء كمواطنات فاعلات، صاحبات رؤية وتفكير قادر على تحقيق إنجازات في الأصدعة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

إبراهيم، نجوى. الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد4، 2014م.

أبو إصبع، بلقيس، تخصيص حصص للنساء (الكوتا)، المفهوم، التجارب، والإشكاليات، (الملتقى الديمقراطي الثاني النساء والسياسة، رؤى دينية، إشكاليات، وحلول)، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005م. إسماعيل، فريدة غلام. أنظمة الكوتا، وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، 2004م.

بدري، بلقيس والنقر، سامية. الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، 2013م، ص 66. الخوالدة، صالح عبد الرازق. الكوتا النسائية في النظام الانتخابي وأثرها على تمثيل المرأة الأردنية في المجالس النيابية، مجلة شؤون اجتماعية، س 33، ع 131، 2016م.

رباحي، زهيدة. الكوتا التمثيلية تُعد سلاحاً ذا حدين، موقع الأكاديمية العربية، 2016م. الشخانة، رامي عبد المعطي. دستورية كوتا الأقليات في قانون الانتخاب الأردني. رسالة ماجستير، 2016م. صلاح، سهير وشريف، راوية. تطور مستقبل المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الكوتا حاضراً ومستقبلاً، دراسة تحليلية. مركز دراسات المرأة، الخرطوم، السودان، 2016م.

العلوية، عايشة. مقال في جريدة الرؤية العمانية، بعنوان لا بد من "الكوتا" لوصول المرأة إلى الشورى، جريدة الرؤية العمانية (alroya.om).

غزالي، أشرف عبد الرحمن محمد صادق، المشاركة السياسية للمرأة في القانون الوضعي والفقهاء الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، 2009م، ص 409.

غنايم، مدحت أحمد. تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية- دراسة تأصيلية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014م.

لارسرود، ستينا وآخرون، التصميم من أجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، تعريب عماد يوسف، (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007م).

مرسوم سلطاني رقم (58/2013)، (قانون انتخابات مجلس الشورى)، قانون، 30 أكتوبر 2013م.

المقداد، محمد. المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م)، مجلة المنارة، مج 12، ع 1، 2006م.

موقع المركز العماني لحقوق الإنسان، المرأة في القضاء - عمان، 2022م، المرأة في القضاء؛ عُمان، المركز العماني لحقوق الإنسان (ochroman.org).

ARABIC REFERENCES IN ROMAN ALPHABET

- Alquran Alkarim. 'Ibrahim, Na. (2014mi). Aldiymuqratiat Bayn Al'ahzab Walmujtamae Almadani, Majalat Aldiymuqratiati, Alqahirat, Markaz Aldirasat Alsiyasiat Walastiratijiat Bial'ahram, Aleuddu4.
- 'Abu 'Iisbae, Bi. (2005mi). Takhsis Hasas Lilnisa' (Alkuta), Almufahiwmi, Altajarbi, Wal'iishkaliaati, (Almultaqaa Aldiymuqratiit Althaani Alnisa' Walsiyasati, Rua Diniatun, 'Iishkaliaati, Wahulula), Muntadaa Alshaqayiq Alearabii Lihuquq Al'iinsani.
- 'Iismaeil, Fa. Gh. (2004ma). 'Anzimat Alkuta, Watafeil Almusharakat Alsiyasiat Lilmar'ati.
- Bidri, Bi. Walnuqru, S. (2013mi). Alkuta Waainikasatuha Ealaa Almusharakat Alsiyasiat Lilmar'at Alsudaniati.
- Alkhalidati, Sa. Ea. (2016mi). Alkuta Alnisaiyyat fi Alnizam Alaintikhabii Wa'atharuha Ealaa Tamthil Almar'at Al'urduniyat Fi Almajalis Alniyabiati, Majalat Shuwn Aijtima'iati, S 33, E 131.
- Rabahi, Zi. (2016mi). Alkuta Altamthiliat Tued Slahaan Dha Hadiyna, Mawqie Al'akadimiati Alearabiati.
- Alshakhanibata, Ra. Ea. (2016ma). Dusturiat Kwta Al'aqaliyaat fi Qanun Alantikhab Al'urduniy. Risalat Majistir.
- Salah, Sa. Washarif, R. (2016mi). Tatawur Mustaqbal Almusharakat Alsiyasiat Lilmar'at Alsudaniati: Alkutat Hadraan Wmstqbla'an, Dirasat Tahliliati. Markaz Dirasat Almar'at, Alkhartumu, Alsudan.
- Alealawiatu, Ea. Maqal Fi Jaridat Alruwyat Aleumaniati, Bieunwan La Buda Min "Alkuta" Liwusul Almar'at 'Iilaa Alshuwraa, Almu'aaq: La Buda Min "Alkuta" Liwusul Almar'at 'Iilaa Alshuwraa, Jaridat Alruwyat Aleumania (Alroya.Om)
- Ghazali, 'A. (2009mi). Almusharakat Alsiyasiat Lilmar'at fi Alqanun Alwadeii Walfiqh Al'iislamiu, 'Utruhah Dukturah, Kuliyyat Alhuquqi, Jamieat 'Asyuta, Masr.
- Ghnayim, Mi. 'A. (2014m). Tafeil Dawr Almar'at Fi Almusharakat Alsiyasiati- Dirasat Tasiliati, Almarkaz Alqawmii Lil'iisarat Alqanuniati, Altabeat Al'uwlaa, Alqahirat, Misr.
- Larisrud, S. Wakhrun. (2007mi). Alasmim Min 'Ajl Almusawaat Alnuzum Alaintikhabiat Wanizam Alkuta Alkhiarat Almunasibat Walkhiarat Ghayr Almunasabati, Taerib Eimad Yusuf, Almuasasat Alduwaliat Lildiymuqratiat Walaintikhabati.
- Marsum Sultani Raqam (58/2013), (Qaanun Aintikhabat Majlis Alshuwraa), Qanun, 30 'Uktubar 2013m.
- Almiqdad, Muhamadu. Almar'at Walmusharakat Alsiyasiat fi Al'urduni (Dirasat Tahliliat Wa'ihsaiyyat Ealaa Daw' Natayij Alaintikhabat Alniyabiati Lieam 2003mu), Majalat Almanarti, Maj 12, E 1, 2006m.
- Mawqie Almarkaz Aleumani Lihuquq Al'iinsani, Almar'at fi Alqada' - Eamaan ,2022ma, Almar'at fi Alqada'i; Euman, Almarkaz Aleunmany Lihuquq Al'iinsan (Ochroman.Org).